المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 3, Issue 2 (Part II), 2025, Pages: 375-388

The Economic Effects of Public Expenditure

Housein Musbah Alallam *
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science,
Bani Waleed University, Bani Walid, Libya
*Corresponding author: H64299@yahoo.com

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

حوسين مصباح العلام *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Received: 18-08-2025; **Accepted:** 30-10-2025; **Published:** 13-11-2025

Abstract:
This study aims to analyze the economic effects of public expenditures as a fundamental tool of fiscal policy used to achieve economic stability and promote development. The role of public spending has evolved with the expanding functions of the state to include economic and social responsibilities, giving public expenditures both direct and indirect impacts on production, income, and economic growth.
The research focuses on the role of investment spending in increasing productive capacity, improving infrastructure, and developing human capital, in addition to the role of current expenditures in stimulating aggregate demand and meeting basic societal needs. It also highlights the role of public expenditures in income redistribution through social spending and government transfers, thereby enhancing social justice.
Furthermore, the study examines the impact of public spending on economic stability by addressing inflation and recession and maintaining macroeconomic balance, while also noting the challenges arising from misallocation or excessive growth of expenditures. The study concludes that the effectiveness of public expenditures depends on their efficiency and their alignment with sound fiscal policies that ensure optimal resource use and support sustainable development.

Keywords: Public Expenditures, Fiscal Policy, Economic Growth, Income Redistribution, Sustainable Development.

الملخص :
يهدف هذا البحث إلى تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة باعتبارها أداة أساسية في السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية. وقد تطور دور النفقات العامة مع اتساع مهام الدولة ليشمل وظائف اقتصادية واجتماعية، مما جعل للإنفاق العام تأثيرًا مباشرًا على الإنتاج والدخل والنمو.
يركز البحث على دور الإنفاق الاستثماري في رفع الطاقة الإنتاجية وتحسين البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري، إضافة إلى دور الإنفاق الجاري في تنشيط الطلب الكلي وتلبية الاحتياجات الأساسية. كما يوضح دور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل عبر الإنفاق الاجتماعي والتحويلات الحكومية، بما يعزز العدالة الاجتماعية.
ويتناول البحث أثر الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي من خلال مواجهة التضخم والركود وتحقيق التوازن الكلي، مع الإشارة إلى التحديات المرتبطة بسوء توجيه الإنفاق أو تضخمه. وتخلص الدراسة إلى أن فعالية النفقات العامة تعتمد على كفاءتها وارتباطها بسياسات مالية رشيدة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، السياسة المالية، النمو الاقتصادي، إعادة توزيع الدخل، التنمية المستدامة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقدمة :

تمثل النفقات العامة المبالغ المالية التي تصرفها الدولة من خزانتها العامة بهدف إشباع الحاجات الجماعية للمجتمع، وتوفير الخدمات الأساسية التي تؤثر مباشرة على مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تطور مفهوم النفقات العامة مع تطور دور الدولة من مجرد "دولة حارسة" تقتصر مهامها على حفظ الأمن وحماية الحقوق، إلى "دولة متدخلة" تتولى تنظيم النشاط الاقتصادي، وتحفيز الإنتاج، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب الكلي في الاقتصاد.

ويكمن الهدف من الإنفاق العام في توفير بيئة مستقرة للاستثمار والإنتاج، والحفاظ على الاستقلال السياسي والاقتصادي الذي يمثل بوابة السيادة الوطنية. فالدولة الحديثة لا تكتفي بتقديم الخدمات فقط، بل تستخدم النفقات العامة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية، ما يزيد من قدرات الأفراد الإنتاجية ويعزز دخلهم، وبالتالي يسهم في نمو الدخل الوطني.

ويختلف أثر النفقات العامة على الاقتصاد حسب نوعها؛ فالإنفاق "الاستثماري" يسهم في زيادة الإنتاجية الوطنية وقدرة الاقتصاد على النمو المستدام، بينما الإنفاق "الاستهلاكي" يعزز الطلب الفعلي ويضمن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين. ولتحقيق هذه الأهداف بشكل فعال، يجب توجيه النفقات العامة ضمن سياسات مالية واقتصادية مدروسة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد، وتجنب الهدر المالي أو التوسع غير المبرر في المصروفات.

كما أن النفقات العامة تعمل كأداة لتوزيع الدخل بين الفئات المختلفة، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويقلل الفوارق الاقتصادية، إضافة إلى دورها في توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر حاجة أو أهمية، وتحفيز الاستثمارات في المشاريع الحيوية. ويترتب على ذلك أن النفقات العامة ليست مجرد أداة لتغطية الاحتياجات اليومية، بل تمثل أداة سياسية واقتصادية استراتيجية تؤثر على النمو، والاستقرار، والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وفي ضوء ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى استعراض "الآثار الاقتصادية للنفقات العامة"، مع التركيز على دورها في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة دخول الأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوجيه الموارد بما يخدم التنمية المستدامة، وذلك بأسلوب واضح ومنهجي يسهل فهم العلاقة بين الإنفاق العام والتحولات الاقتصادية في المجتمع.

المشكلة البحثية :

خلفية المشكلة :

عند اختيار ووضع خطط التنمية الاقتصادية والمستدامة تواجه العديد من الدول صعوبات وتحديات كبيرة منها قلة الموارد أو عدم كفاءة استخدام تلك الموارد عند الانفاق .

ـ تساؤلات الدراسة :

إلى أي مدى تؤثر النفقات العامة على الأداء الاقتصادي للدولة، وكيف يمكن توجيهها لتحقيق زيادة الإنتاج الوطني، وتحفيز النمو الاقتصادي، مع ضمان الاستقرار المالي والاجتماعي دون الإضرار بالموازنة العامة؟

فرضيات البحث :

تكمن فرضيات الدراسة في الاجابة على التساؤلات الواردة في المشكلة البحثية ، وهي كالتالي :

- للنفقات العامة آثارًا اقتصادية مباشرة تنعكس على معدلات التنمية الاقتصادية بارتباطها بعلاقة طردية.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أهمية البحث :

إن أهمية دراسة موضوع النفقات العامة تنبع من دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومنها التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف والتي يمكن إيجازها في الآتي :

- تسهم في تحليل وتوضيح تطور النفقات العامة وآثارها على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- التعرف على مفهوم النفقات العامة وطبيعتها الاقتصادية.
- بيان أنواع النفقات العامة ودورها التحفيزي في تحقيق العدالة الاجتماعية .
- وضع مقترحات لتعزيز دور النفقات العامة وصولاً إلى التنمية الاقتصادية المنشودة.

منهجية البحث :

يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المصادر والمراجع والمعلومات المتوفرة عن موضوع الدراسة ، وصولاً إلى نتائج علمية ومنطقية يمكن الاعتماد عليها .

حدود البحث :

تنقسم حدود الدراسة إلى :

حدود مكانية : تتمثل في دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

حدود زمانية : غير مرتبطة بزمان محدد لدراسة الأثر بوجه عام دون تحديد مجتمع الدراسة.

تقسيمات البحث :

- **المبحث الأول** : النفقات العامة (المفهوم والأهمية).
- **المطلب الأول**: مفهوم النفقات العامة وتقسيماتها.
- **المطلب الثاني** : انواع النفقات العامة.
- **المبحث الثاني** : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.
- **المطلب الأول**: أسباب نمو ظاهرة الانفاق العام.
- **المطلب الثاني** : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.
- **الخاتمة** .

المبحث الأول : النفقات العامة (المفهوم والأهمية).

شهدت النفقات العامة تطورًا ملحوظًا وتزايدًا مستمرًا مواكبًا لتطوّر دور الدولة، سواء من حيث إجراءات الإنفاق وتوزيعها بين الجهات المختلفة، أو من حيث دورية الإنفاق وشكله. كما تنوعت تقسيمات النفقات العامة بحسب الغرض منها أو طبيعتها أو آثارها الاقتصادية، فهناك نفقات منتجة وغير منتجة، وناقلة وغير ناقلة، إضافة إلى آثارها الاقتصادية والاجتماعية التي تظهر في تأثيرها على حجم الإنتاج الوطني، وإعادة توزيع الدخل، ومستويات الاستهلاك غير المباشر. ويضاف إلى ذلك دراسة وتحليل العوامل الحقيقية التي أدت إلى الارتفاع في حجم النفقات العامة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وتقسيماتها.

1- المفهوم :

تعرف النفقات العامة بأنها "المبالغ المالية التي تصرفها السلطة العمومية، سواء كانت الحكومة أو الجماعات المحلية، بهدف تحقيق منفعة عامة" كما يمكن القول إنها "مبالغ نقدية تنفقها جهة عامة بقصد إشباع حاجة جماعية أو تلبية مصلحة عامة" وبمعنى آخر، فهي "استخدام للأموال العامة من قبل الهيئات الحكومية لتقديم خدمات أو إنجاز مهام تعود بالنفع على المجتمع"1.

- تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال تنفقه الحكومة خلال فترة زمنية بهدف تحقيق النفع العام وازدهار المجتمع بقصد تحقيق إشباع الحاجات2.

و مما سبق ذكره يمكن أن نستنتج خصائص النفقة العامة و التي يمكن أن نوجزها في النقاط الآتية: [3]

- تعد النفقة العامة مبلغًا نقديًا في الأساس، إذ تأخذ شكلاً ماليًا تدفعه الدولة أو الهيئات العامة مقابل الحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بوظائفها، مثل دفع رواتب الموظفين، ونفقات الجيش وقوات الأمن، وتمويل مختلف الخدمات العامة.
- وتمول هذه النفقات من خلال الخزينة العامة، أي من قبل جهة حكومية لا خاصة، وبما يتوافق مع ما يحدده التنظيم الإداري من اختصاصات ، بحيث تُنفَق في حدود الاعتمادات المالية المرصودة لها ضمن قانون الموازنة العامة.
- ويكمن الهدف من النفقات العامة في إشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة المشتركة، مثل الدفاع والتعليم والصحة. وتنهض الدولة بتوفير هذه المنافع العامة استنادًا إلى اعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية، الأمر الذي يجعل تقدير المنفعة العامة الناتجة عن إشباع تلك الحاجات عملاً ذا طبيعة سياسية، يعكس طبيعة النظامين السياسي والاقتصادي، ومستوى التطور الحضاري الذي يبلغه المجتمع.

2- تقسيمات النفقة العامة :

يشير مصطلح التصنيفات العلمية للإنفاق العام إلى تلك التصنيفات التي تستخدم لتحليل الآثار الاقتصادية المترتبة على الإنفاق الحكومي، وتكتسب هذه التصنيفات أهمية كبيرة في تحديد مدى كفاءة وفاعلية الإنفاق والغرض منه، كما تعتمد في إعداد الموازنات العامة الحديثة، وتعد هذه التصنيفات من أبرز الأسس العلمية المستخدمة في دراسة الإنفاق العام ، وفيما يأتي أهم هذه التقسيمات:

أ. التقسيم النظري العلمي للنفقات العامة:

يندرج تحت هذا التقسيم أكثر من نوع للنفقات العامة، فنجد:

- **النفقات العامة من حيث أهدافها:**

و ينقسم هذا النوع من النفقات إلى :

- نفقات الدفاع والأمن الداخلي:
- نفقات الرفاه الاجتماعي و الخدمات الاجتماعية : و هي تلك التي تنفق على الصحة و التعليم و السياحة و دعم السر الفقيرة وكبيرة العدد.

---

[1] محمد عباس محرزي - اقتصاديات المالية العامة ، النفقات العامة -الايرادات العامة -الميزانية العامة للدولة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، الجزائر 2003 ، ص 65.

[2] سامي عامر الجبو ، اثر تغير النفقات العامة على التضخم في ليبيا (1990- 2022م) ، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، 2024م ص 127.

[3] زواش زهير ، محاضرات في المالية العامة ، كلية الاقتصاد ، جامعة قسنطينة ، 2018- 2019م ، ص13.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- نفقات الحكومة : و هي تلك التي تستخدم لديمومة عمل الجهاز الحكومي من رواتب و أجور العاملين في الدولة، وشراء الأجهزة والمعدات والأدوات لجميع الدوائر و المؤسسات الحكومية.
- الإنفاق على خدمة الدين العام : تسديد أقساط الديون العامة والفوائد المترتبة عليها حسب الفترة الزمنية المتفق عليها.

- **النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية:**

تؤثر النفقات العامة على الدخل الوطني و الناتج الوطني و انطلاقا من هذا الأثر، تنقسم النفقات العامة إلى[1]:

- **النفقات الحقيقية:**

تشمل هذه النفقات مختلف المدفوعات التي تُنفقها الدولة لتسيير المرافق العامة وتلبية احتياجاتها، ومن أبرز أمثلتها التقليدية: دفع المرتبات والأجور، وقيمة التوريدات والمهمات اللازمة لتشغيل الإدارات الحكومية، إضافة إلى النفقات التي تخصصها الدولة للاستثمارات العامة. ويتميز هذا النوع من النفقات بأن الدولة تحصل في مقابله على خدمة أو سلعة ، مما يؤدي إلى خلق قيمة جديدة تُضاف إلى الدخل القومي وتُسهم في زيادته.

وفي إطار النفقات الحقيقية، يمكن التفريق بين نوعين رئيسيين هما: "النفقات الاستثمارية" و"النفقات الجارية".

فالنفقات الاستثمارية تتمثل في الطلب على السلع الإنتاجية التي تسهم في زيادة وسائل الإنتاج الثابتة في الدولة، وغالباً ما تكون هذه الزيادة موجهة لإنشاء بنية تحتية ضرورية لقيام المشروعات الخدمية أو الإنتاجية. فقد تكون في شكل إقامة أساسات لتقديم الخدمات في مشروعات الخدمات العامة، أو وضع أسس إنتاجية لمشروعات الإنتاج السلعي. ومن أهم الأمثلة على ذلك: إنشاء شبكات السكك الحديدية، وتشييد السدود، وبناء منشآت البنية التحتية الكبرى.

أما النفقات الجارية، فهي تلك التي تهدف إلى ضمان استمرار تشغيل المرافق العامة، أو أداء خدمة معينة، أو تشغيل وحدة إنتاجية قائمة بالفعل. وهي تشمل كافة النفقات اللازمة لاستمرارية النشاط الحكومي اليومي دون أن تؤدي إلى زيادة مباشرة في رأس المال الإنتاجي.

- **النفقات التحويلية:**

يقتصر أثر هذه النفقات على إعادة توزيع القوة الشرائية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، مع بقاء مجموع الدخل القومي ثابتًا دون زيادة، وذلك لأن الدولة تقدم هذه التحويلات دون أي مقابل مادي أو إنتاجي.

ويمتاز هذا النوع من النفقات بأنه لا يترتب عليه استهلاك مباشر للموارد الحقيقية، بل يعد مجرد تحويل مالي للقوة الشرائية من فئة إلى أخرى. ومن أمثلة هذه النفقات: الإعانات بأنواعها، سواء كانت إعانات اجتماعية للأفراد أو إعانات اقتصادية للمؤسسات والمشروعات، وكذلك المنح التي تقدمها الدولة لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية معينة. وتهدف الدولة من خلال هذه النفقات إلى إعادة توزيع الدخل تحقيقًا لنوع من العدالة الاجتماعية، ولو بصورة جزئية.

كما تسعى الدولة إلى تحميل المجتمع – من خلال النظام الضريبي – جزءًا من أعباء هذه النفقات، بحيث يتحمل القادرون العبء الأكبر عبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بدلاً من أن يقع عبء هذه النفقات على الفئات الضعيفة أو الفقيرة. ولا تؤدي النفقات التحويلية إلى زيادة الدخل القومي، بل تعمل فقط على

[1] طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، (دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل) ، ص27-28.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إعادة توزيعه، وهو ما دفع العديد من الفقهاء إلى تسميتها "النفقات التوزيعية"، لأنها تحدث أثرًا في توزيع الدخل دون أن تسهم في زيادة حجمه الحقيقي أو إنتاج قيمة جديدة في الاقتصاد.

- **النفقات العامة من حيث تكرارها [1]:**

و تنقسم بدورها إلى نوعين:

- **نفقات متكررة.**

و هي النفقات العادية التي تتكرر سنويا من حيث المدة و ليس شرطا أن تتكرر من حيث المقدار مثال ذلك الإنفاق على رواتب وأجور موظفي الدولة و الإنفاق على التعليم، القضاء و الأمن.

- **نفقات غير متكررة.**

و هي النفقات غير العادية التي لا تتكرر سنويا، مثل النفقات الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية، والمشاكل الاجتماعية و الحروب.

- **النفقات العامة من حيث شموليتها2 :**

و تنقسم بدورها إلى نفقتين:

نفقات محلية.

و هي تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة دون سواها، داخل حدود الدولة و ذلك حسب التقسيم الإداري للدولة (ولاية دائرة بلدية محافظة).

و يتولى عملية الإنفاق المجالس و الهيئات المحلية، و يتحمل أعباء هذه النفقة بالدرجة الأولى الموازنة المحلية للإقليم ، حيث ترد هذه النفقات في موازنتهم.

نفقات مركزية.

و هي تلك النفقات التي تخدم جميع مرافق الدولة و جميع مواطنيها بغض النظر عن مكان سكناهم، و يتولى عملية الإنفاق وزارات وهيئات و مؤسسات الدولة، و يتحمل أعباء هذه النفقة الموازنة العامة للدولة حيث ترد في موازنتها العامة.

ب ـ التقسيم العملي للنفقات العامة:

يندرج تحت هذا التقسيم:

- **التقسيم الوظيفي:[3]**

يعتمد هذا الأسلوب على تصنيف النفقات وفقًا للوظائف أو المهام التي يُوجَّه إليها الإنفاق، مما يساعد الدولة على معرفة مصروفات كل دائرة وقدرتها الإنتاجية، ومقارنتها بمستوى التكلفة والإنتاجية في القطاع الخاص. وبناءً على هذه المعطيات، تخصص اعتمادات الإنفاق العام وفقًا للتكلفة الفعلية، فمثلاً تحدد نفقات السكك الحديدية استنادًا إلى تكلفة الكيلومتر الواحد.

ويمتاز هذا التقسيم بتمكين الدولة من التعرف على كلفة وإنتاجية إداراتها المختلفة، وتحديد النفقات المخصصة لكل وظيفة بدقة، إضافةً إلى دعمه اتخاذ القرارات المناسبة وتسهيل عملية الرقابة. ومع ذلك،

[1] زواش زهير ، محاضرات في المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.
[2] سامي عامر الجبو ، اثر تغير النفقات العامة على التضخم في ليبيا (1990- 2022م) ،مرجع سبق ذكره ، ص 130-131.
[3]

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يُؤخذ عليه أن وظائف الجهات الحكومية مترابطة ومتداخلة، ما يجعل تأثير وظيفة ما يمتد إلى غيرها ويؤثر في تقييم أداء الإدارات المختلفة.

- **التقسيم الاقتصادي:**

يرتكز هذا التقسيم على الأنشطة والمهام التي تمارسها أجهزة الدولة، مع توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والصناعة والسياحة. ويؤخذ في الاعتبار ضمنه نفقات التشغيل الحكومية، ونفقات التجهيز ذات الأثر في زيادة الدخل الوطني، إضافةً إلى نفقات التوزيع التي تحول جزءًا من الدخل الوطني بين الفئات على شكل إعانات اجتماعية أو مساعدات اقتصادية.

- **التقسيم الإداري:**

يبنى هذا الأسلوب على أساس الجهات التي تتولى عملية الإنفاق، كالمؤسسات العامة والوزارات والهيئات، وذلك وفقًا لاختصاص كل دائرة، وبعد ذلك يتم توزيع النفقات داخل كل وحدة إدارية بحسب مستويات التنظيم من الأكبر إلى الأصغر. وغالبًا ما تقسم النفقات في هذا الإطار إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية.

لهذا الأسلوب عدة مزايا، منها سهولة المراقبة على حسن استخدام المال العام، و سهولة اتخاذ القرار في تحديد حجم الإنفاق و الإعداد للنفقات في الموازنات المقبلة[1].

أما عيوب هذا الأسلوب فتكمن في صعوبة حصر كلفة كل وظيفة حكومية و بالتالي صعوبة التنبؤ للعمليات الاقتصادية و المالية للدولة.

المطلب الثاني : انواع النفقات العامة.

من أنواع النفقات العامة 2:

1- الرواتب والأجور :

- **رواتب الموظفين**: تمثل المقابل المالي للخدمات التي يقدمها العاملون للدولة، وتُحدد وفق تكاليف المعيشة وطبيعة العمل والمؤهلات العلمية والمهنية.
- **الرواتب التقاعدية**: مبالغ شهرية تمنح للموظفين المتقاعدين مقابل اقتطاعات سابقة من رواتبهم خلال فترة الخدمة.

2- مشتريات الدولة من السلع والخدمات

- **السلطة على الشراء** : تترك المشتريات البسيطة للجهات اللامركزية، بينما تتولى السلطة المركزية عقود الأشغال العامة والمشروعات الكبرى. ويتم الحصول على الاحتياجات إما بالشراء المباشر أو من خلال الموردين المختصين.
- **الحصول على الموردين المختصين** : قد تلجأ الدولة إلى أسلوب "الممارسة" عبر الاتفاق المباشر مع مورد محدد دون إعلان مسبق، خاصة في المشاريع ذات الطابع الأمني أو العسكري التي تتطلب السرية.

3- الإعانات والمنح :

هي مبالغ تقدمها الدولة لفئات أو جهات عامة أو خاصة دون مقابل، ومنها :

- **الإعانات الخارجية** : تقدمها الدولة لدول أخرى عند توفر فائض مالي، لدوافع سياسية أو إنسانية، مثل دعم بعض الدول العربية لفلسطين.

[1] زواش زهير ، محاضرات في المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.
[2] رياض مهدي كريم ، النفقات العامة :(www.riadhkraiem.com)

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **الإعانات الداخلية** : مساعدات مالية توجهها الدولة للأفراد أو المؤسسات داخل البلد لدعمهم اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو لتشجيع نشاط معين.
- **الإعانات الإدارية** : دعم مالي موجه للمنظمات العامة لمساعدتها على أداء مهامها أو تغطية عجز ميزانياتها.
- **الإعانات الاقتصادية** : تهدف لدعم الصناعات الوطنية، وتثبيت الأسعار، وضمان استمرار الأنشطة ذات النفع العام، ودعم الصادرات في مواجهة المنافسة.
- **الإعانات الاجتماعية**: موجهة لتحقيق أهداف اجتماعية مثل دعم العاطلين عن العمل، ورعاية الأيتام والعجزة.
- **الإعانات السياسية** : تقدم للمؤسسات المرتبطة بالدولة فكريًا أو سياسيًا.

4- أقساط الدين العام وفوائده

تمثل القروض العامة عبئًا كبيرًا على الموازنة بسبب الفوائد السنوية وتسديد أصل القرض عند نهايته. لذلك تعمل الدولة على تقليل هذا العبء عبر تخصيص موارد خاصة لسداد الدين وفوائده، وإنشاء صندوق لأصل الدين وفوائده.

المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

تتنوع النفقات العامة في مختلف الدول تبعًا للدور الذي تضطلع به الدولة في إشباع الحاجات العامة، فضلًا عن تأثيرها في مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية، مثل تأثيرها على الدخل القومي ومكوناته، ومستويات الاستهلاك والادخار والاستثمار، والمستوى العام للأسعار، وكذلك على توزيع الدخل القومي.

المطلب الأول: أسباب نمو ظاهرة الانفاق العام.

لقد شهد حجم الإنفاق العام زيادة مستمرة في معظم دول العالم، وتعد هذه الظاهرة من أبرز سمات المالية العامة في العصر الحديث، إذ تهدف إلى تقديم الخدمات للمجتمع، والحد من الاحتكارات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ويرجع النمو المستمر في الإنفاق العام إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن تصنيفها :

1. أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام [1]:

ومن أهم أسباب زيادة النفقات العامة هي:

- زيادة عدد السكان : تؤدي زيادة عدد السكان إلى ارتفاع النفقات العامة** لأن الدولة تصبح مطالبة بتوسيع خدماتها للمحافظة على مستوى نصيب الفرد منها، كما ترتفع معها تكاليف الرعاية الصحية والاجتماعية. وبذلك تظهر الزيادة في النفقات العامة كنتيجة مباشرة للنمو السكاني.
- التوسع في الجهاز الإداري للحكومة : التوسع في الأجهزة الإدارية الحكومة يزداد بمعدل اعلى من زيادة الخدمات العامة، مما يترتب على ذلك التوسع في الجهاز الإداري في عدد الموظفين في تلك الأجهزة مما يزيد من حجم الإنفاق العام.
- الأسباب الإدارية: قد يؤدي التوسع غير المبرر في الإدارات الحكومية إلى تضخم الجهاز الوظيفي وظهور البطالة المقنعة، كما ترفع الزيادة في الإنفاق على المباني والأثاث والتكاليف الإدارية دون مردود فعلي.

[1] د بحري محمد الغناي ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1995 – 2009م) المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي - العدد الثالث - سبتمبر 2015 ، ص 1215- 1216.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- انخفاض القيمة الحقيقية للنقود : إن ارتفاع الأسعار يقلل من القيمة الحقيقية للإنفاق ، مما يضطر الدولة إلى زيادة قيمته للحفاظ على مستوى المنفعة الفعلية.

2. الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام[1]:

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم الإنفاق العام زيادة الفعلية في قيمة النفقات العامة، مما يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة. وتنقسم الأسباب الحقيقية للنفقات العامة الى أسباب اقتصادية، أسباب سياسية، أسباب اجتماعية و أسباب مالية.

- الأسباب الاقتصادية :

- النمو الاقتصادي وزيادة مستوي الدخل القومي : أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي مرتبط بالزيادة في حجم مستوي الدخل القومي، أي أن زيادة معينة في الدخل الفردي يؤدي إلى زيادة طلبه علي السلع والخدمات لتلبية ذلك الطلب فان على الدولة ان تقوم بزيادة الإنفاق العام من اجل إشباع مثل تلك الحاجات.
- تطور دور الدولة الاقتصادي : أن هذا التطور يتطلب منها التدخل في حل الأزمات الاقتصادية وذلك من خلال زيادة الطلب الكلي مما يؤدي الى تنشيط عجلة الاقتصاد وهذا يتطلب الزيادة في حجم الإنفاق العام باعتباره من أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

- الأسباب السياسية : إن من أهمها :

- تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات وانتشار المبادئ الديمقراطية أدي الي توسع نشاطات الدولة، مما أدى الى زيادة حجم الإنفاق العام.
- تعدد الأحزاب السياسية وانتشارها وتنافسها، بحيث يسعي كل حزب الى كسب رضا إفراد المجتمع من اجل الحصول على أصواتهم، وهذا التنافس بين الأحزاب أدى إلى زيادة النفقات العامة:
- زيادة انتشار ظواهر كالاختلاس والرشوة و التزوير أدى إلى زيادة تكاليف الخدمات العامة، وهذا يزيد من حجم الإنفاق العام.
- تزايد الإنفاق الحربي وخصوصا في الدول النامية لغرض شراء المعدات والآلات الحربية وزيادة تكلفة تجهيز الجيوش، بالإضافة المنازعات الإقليمية أدي الي زيادة في حجم النفقة العامة.
- التوسع في نطاق العلاقات الدولية وزيادة عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وأنواعها كل ذلك أدي الي زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام.

- الأسباب الاجتماعية : إن تزايد الوعي الاجتماعي بين الافراد ، بالإضافة إلى التوسع في مجال الإنفاق الاجتماعي مثل التأمين الصحي للعمال، والتأمين ضد البطالة، تعويض إصابات العمل ومشروعات الضمان الاجتماعي، كل هذا أدى إلى زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة.
- الأسباب المالية : يجب على الدولة التنويع في مصادر الإيرادات الحكومية والأساليب المستخدمة في تحصيلها مما يزيد من تقدم الدولة اقتصاديًا وإداريًا واجتماعيًا.

[1] د بحري محمد الغناي ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1995 – 2009م) ، مرجع سبق ذكره ، ص 1217.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :

يوجد هناك نوعان من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المباشرة و الغير المباشرة:

1. الأثار المباشرة للنفقات العامة.

في العصر الحديث، تتولى الدولة وظيفتين أساسيتين: تقديم خدمات عامة للمواطنين، وتنظيم بعض النشاطات الاقتصادية التي كانت في السابق من اختصاص الأفراد. وبناءً عليه يمكن النظر إلى الاقتصاد العام من منظورين : القطاع العام بالمعنى الضيق و القطاع العام بالمعنى الواسع، حيث يختلف نشاط الدولة في كل منهما بين الطابع السيادي والتنظيمي والطابع الإنتاجي والاقتصادي.

وبالتالي، يمكن تقييم الآثار الاقتصادية للنفقات العامة حسب نوعها، سواء كانت نفقات تنفيذها بصفتها سلطة عامة ذات سيادة، أو بصفتها منظمة للنشاط الاقتصادي. إلا أنه رغم إمكانية دراسة كل نوع من النفقات من الناحية النظرية، فإن تقييم آثارها النهائية على الإنتاج والاستهلاك على المستوى القومي ليس بالأمر السهل، لذا يحاول البحث من خلال هذا المطلب سرد تلك الآثار بشيء من الإيجاز الواضح ، على النحو التالي :

- **تأثير النفقات العامة على الانتاج الوطني** [1].

يمتد تأثير الإنفاق العام على الإنتاج إلى المدى القصير والمدى الطويل.

ففي المدى القصير: يساهم الإنفاق في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال دعمه للطلب الكلي ومنع تراجعه أو تذبذبه.

أما في المدى الطويل : فإن أثر الإنفاق يختلف تبعًا لطبيعته؛ فالإنفاق على الأمن والدفاع والعدالة يحفز الإنتاج بطريقة غير مباشرة عبر توفير بيئة آمنة للاستثمار. كما يعزز الإنفاق على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي القدرة الإنتاجية للأفراد ورغبتهم في العمل والادخار.

كذلك يلعب الإنفاق العام دورًا مؤثرًا في توجيه الموارد نحو الأنشطة الاقتصادية المرغوبة من خلال دعم أرباح المشروعات أو تغطية عجزها مؤقتًا، إضافة إلى منح الإعانات المختلفة التي تشجع على الإنشاء والتوسع والتصدير.

- **تأثير النفقات العامة على الاستهلاك و الادخار** [2].

كما أن للنفقات العامة آثارًا مباشرة على الإنتاج القومي، فإن لها أيضًا تأثيرات مباشرة على الاستهلاك القومي، إذ تؤدي إلى زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية نتيجة ما تقوم به الدولة من إنفاق عام. ويتحقق ذلك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي، وكذلك عبر الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة لموظفيها، والتي تساهم في رفع القدرة الشرائية وتحفيز الاستهلاك.

- **نفقات الاستهلاك الحكومي**: يظهر أثر هذا النوع من النفقات في زيادة الاستهلاك من خلال ما تنفقه الدولة لتلبية الحاجات العامة، سواء في شكل سلع أو معدات لازمة لأداء الوظائف الحكومية، أو لتسيير المرافق والمشروعات العامة، ورغم أن هذه النفقات تمثل انتقالًا لعملية الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، إلا أنها لا تؤثر في حجم الاستهلاك الكلي. ويظل الفارق قائمًا بين أن تتولى الدولة عملية الاستهلاك بدلًا من الأفراد، وبين أن يُترك للأفراد حرية اختيار السلع والخدمات بأنفسهم، وهو ما يرتبط بدرجة الحرية المتاحة في تحديد أنماط الاستهلاك.
- **نفقات الاستهلاك المتعلقة بالأجور والمرتبات**: تظهر آثار هذا النوع من النفقات عندما تخصّص الدولة جزءًا من ميزانيتها لدفع الأجور والرواتب والمعاشات للعاملين والمتقاعدين، إذ يتجه معظم هذه الدخول

[1] مولفرعة فأطيمة الزهراء ، المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة طاهري محمد بشار ، 2023/22م ، ص 43.

[2] طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

نحو تلبية الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات. وتُعد هذه النفقات نفقات عامة منتجة لأنها تُدفع مقابل أعمال وخدمات تقدم للدولة، وتسهم بالتالي في زيادة الإنتاج الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك وتنشيط الدورة الاقتصادية عبر أثر المضاعف.

كما تمتزج هذه الآثار مع آثار إعانات الدولة لبعض الصناعات بهدف خفض أسعار منتجاتها، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب ومن ثم زيادة الاستهلاك. لذلك يصبح من الضروري أن تُوجِّه الدولة نفقاتها وفق سياسة اقتصادية واجتماعية واضحة للتأثير في حجم الاستهلاك القومي.

- **تأثير النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني.**

يتعرض الدخل الوطني لنوعين من التوزيع:

التوزيع الأولي: ويتم بين المساهمين في العملية الإنتاجية من خلال ما يحصلون عليه من أجور وفوائد وأرباح وريع.

أما الثاني إعادة التوزيع : وتقوم به الدولة لمعالجة عدم العدالة في التوزيع الأولي، ولتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية مثل تعزيز الطلب الفعلي.

ومن خلال هذين النوعين من التوزيع يبرز الدور المهم للإنفاق العام في تحسين العدالة الاجتماعية ودعم النشاط الاقتصادي[1] :

- **<u>دور النفقات العامة في توزيع الدخل</u>**

تمارس الدولة دورها في توزيع الدخل والتأثير فيه بطريقتين:

التدخل المباشر: من خلال تحديد مكافآت عوامل الإنتاج مثل وضع حد أدنى للأجور، تحديد سعر الفائدة، تثبيت نسب الإيجار، وتنظيم الأرباح المسموح بتوزيعها.

التدخل غير المباشر: عبر ضبط أسعار السلع والخدمات، مما يؤثر بدوره على عوائد الإنتاج وتوزيع الدخل بين الأفراد.

- **دور النفقات في اعادة توزيع الدخل الوطني**

يساهم الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل الوطني بعدة طرق:

النفقات التمويلية الاجتماعية : مثل التعليم والصحة والثقافة المقدمة مجانًا أو بأسعار مخفضة، والتي تعود بالنفع على الفئات ذات الدخل المحدود.

النفقات التحويلية العينية : مثل الإعانات الاقتصادية والمالية للمشروعات، التي تهدف إلى خفض أو تثبيت الأسعار، مما يفيد المستهلكين ويعيد توزيع الدخل لصالحهم.

- أثر النفقات العامة على الاستثمار[2]:

تشمل آثار النفقات العامة على الاستثمار آثارًا مباشرة وأخرى غير مباشرة. وتتمثل الآثار المباشرة في دور الدولة في إنشاء المشروعات الإنتاجية، وهو دور أساسي في الأنظمة الاشتراكية، كما تتبنّاه الدول النامية بسبب ضعف قدرة القطاع الخاص على تنفيذ هذه المشاريع نتيجة محدودية موارده واتجاهه نحو الأنشطة الهامشية الأقل مخاطرة والأسرع ربحًا.

وفي بعض الحالات، تتدخل حتى الدول الرأسمالية في إقامة مشاريع إنتاجية، خاصة تلك التي تتطلب تمويلًا ضخمًا أو لا تحقق أرباحًا كافية للقطاع الخاص، على أن تُنقل ملكيتها لاحقًا للقطاع الخاص إن أمكن. وهذا

[1] عزوز عائشة ، محاضرات في المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الجزائر ، 2020/19م ، ص 35.
[2] زواش زهير ، محاضرات في المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 -29.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يوضح أن النفقات العامة تؤثر مباشرة في حجم الاستثمار في مختلف الدول، لكن بدرجات متفاوتة ترتبط بطبيعة النظام الاقتصادي ومستوى تطوره.

- **آثار النفقات العامة على الأسعار:**

يتباين تأثيرها بحسب طبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره وظروفه الراهنة. فالافتراض الأساسي يشير إلى أن النفقات العامة قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ما يوفر حافزًا لتوسيع النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج، خاصة في حالات الركود حيث تنخفض الأسعار والأرباح، وتكون الموارد الإنتاجية غير مستغلة وجاهزة للعمل. ومع ذلك، فإن هذا الأثر لا يتحقق في بعض الحالات الخاصة التي تتعلق بظروف السوق أو طبيعة الاقتصاد :

- الحالة التي لا يوجد فيها طاقات و قدرات و موارد إنتاجية عاطلة، أي غير مستخدمة، و بالذات عندما يكون الاقتصاد في مرحلة الاستخدام الكامل لهذه الطاقات و الموارد، إذ أن أثر الزيادة في الأسعار الناجمة عن النفقات العامة سيتحقق بحصول تضخم في الاقتصاد، و أن أثر زيادة الأسعار الناجمة عن النفقات العامة في حالة كون الاقتصاد في مرحلة ما بعد الاستخدام الكامل فإن الزيادة في الأسعار هذه ستؤدي على زيادة حدة التضخم فيه.
- الحالة التي توجد فيها طاقات إنتاجية و موارد عاطلة، غير مستخدمة إلا أنها غير مهيأة للعمل و الاستخدام بسبب القيود و العوائق والصعوبات التي تضعها التنظيمات غير السوقية، و التي تمثلها القوى المعيقة لعمل آلية السوق كالاحتكار مثلاً، و بالشكل الذي يمكن أن يعرقل استخدام الطاقات و الموارد غير المستخدمة و التي تتحقق في حالة الركود، و هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة النفقات يتسم بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، و التي تتمثل بضعف درجة استجابته للزيادة في الأسعار التي تتحقق نتيجة للنفقات العامة بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، و ضعف درجة تنوعه، و المعوقات التي ترافق استجابته، وهو الأمر الذي يقود إلى تحقق الأثر التضخمي لزيادة الأسعار الناجمة عن النفقات العامة، ودون تحقق أثرها التوسعي، أي دون زيادة الإنتاج، وكما هو عليه الحال في الدول النامية في الغالب.

أما أثر النفقات العامة على الأسعار يمكن أن يتحقق من خلال ما يلي:

- توجيه الإنفاق العام لشراء المنتجات الزراعية بأسعار تشجع الإنتاج وتكون مناسبة للمستهلكين.
- تقديم إعانات للمنتجين، خاصة في السلع الأساسية، لدعم قدرتهم على البيع بأسعار منخفضة، مما يحسن مستوى معيشة الفئات منخفضة الدخل.
- دعم أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة لتجنب انعكاس ارتفاع الأسعار العالمية على تكاليف المعيشة والإنتاج.
- تقديم إعانات للسلع المصدرة لخفض أسعارها التنافسية وزيادة القدرة التصديرية.
- تقليص النفقات العامة في حالات ارتفاع الأسعار التي قد تضر بمستوى المعيشة، خصوصًا بالنسبة للسلع الضرورية[1].

2. الأثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة عبر دورة الدخل، من خلال ما يعرف بـ"أثر المضاعف" و"أثر المعجل". حيث يشير أثر المضاعف إلى زيادة الاستهلاك الناتج عن النفقة العامة، بينما يعكس أثر المعجل

[1] فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2008، ص 140-144.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تأثيرها على الاستثمار والإنتاج. وبذلك، تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بشكل غير مباشر نتيجة تفاعل هذين الأثرين، ما يعزز الإنتاج والطلب في آن واحد [1]:

- **أثر المضاعف.**

المضاعف مصطلح اقتصادي يوضح الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن التغير في النفقات العامة، نتيجة تأثيرها على الاستهلاك، فزيادة النفقات العامة توزع على أجور ورواتب وفوائد، فينفق المستفيدون جزءًا منها على الاستهلاك ويدخرون الباقي، ما يخلق دخولًا جديدة ويستمر هذا الدوران في ما يعرف بدورة الدخل (الإنتاج – الدخل – الاستهلاك – الإنتاج). ولأن الزيادة في الدخل لا تتطابق مع حجم النفقة الأولية بل تتضاعف، جاء اسمها "المضاعف".

- ويزداد أثر المضاعف بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، الذي يختلف بين الفئات؛ فذوو الدخول المحدودة ينفقون غالبية دخلهم، مما يعزز أثر المضاعف، بينما أصحاب رؤوس الأموال يميلون للاستثمار أكثر منه للاستهلاك، فيكون أثر المضاعف لديهم ضعيفًا. كما يعتمد أثر المضاعف على مرونة الجهاز الإنتاجي؛ ففي الدول المتقدمة يكون الأثر ملموسًا، بينما في الدول النامية يكون ضعيفًا رغم ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب محدودية قدرة الإنتاج على الاستجابة.

- **أثر المعجل:**

المعجل يشير إلى تأثير زيادة أو انخفاض النفقات العامة على حجم الاستثمار. فارتفاع الدخول يؤدي أولًا إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، وما أن يستنفد المخزون، يدفع المنتجون لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب، ما يستلزم زيادة الاستثمار في المعدات والآلات اللازمة، وبالتالي، فإن زيادة النفقات العامة تؤدي بشكل غير مباشر إلى رفع الاستثمار والدخل الوطني، ويعرف هذا التتابع بين زيادة الطلب على الاستهلاك وارتفاع الاستثمار بمبدأ المعجل.

النتائج والتوصيات:

أ. النتائج :

من خلال البحث والدراسة توصل الباحث إلى جملة من النتائج والتي نوردها على الوجه التالي :

1. يعد الإنفاق العام أداة رئيسية للدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وزادت أهميته مع اتساع دور الدولة الحديثة.
2. شهدت النفقات العامة نموا مستمرا مواكبا لتوسع مسؤوليات الدولة، مع تنوع تقسيماتها لتسهيل التخطيط والرقابة وتحليل الآثار الاقتصادية.
3. تشكل الرواتب والأجور أحد أكبر بنود الإنفاق في الدول النامية، وقد يؤدي تضخمها أحيانًا إلى ضعف الكفاءة المالية وارتفاع البطالة المقنعة.
4. ترتبط زيادة النفقات العامة بأسباب ظاهرية مثل زيادة السكان والتضخم وتوسّع الجهاز الإداري، وأسباب حقيقية اقتصادية وسياسية واجتماعية ومالية.
5. تؤثر النفقات العامة مباشرة في الاقتصاد الكلي من خلال تعزيز الإنتاج الوطني والاستثمار، ودعم الاستهلاك والاستقرار الاقتصادي، إضافةً إلى مساهمتها في إعادة توزيع الدخل رغم محدودية أثرها الإنتاجي.

[1] عزوز عائشة ، محاضرات في المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 37- 38.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ب. التوصيات :

فيما يلي ابرز التوصيات المبينة في النقاط التالية :

1. تحسين كفاءة الإنفاق العام : إعادة هيكلة النفقات بتقليص الجارية غير المنتجة، اعتماد موازنة البرامج والأداء، تحسين المشتريات وترشيد الدعم لتوجيه الموارد نحو الاستثمارات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي.
2. مواءمة السياسة المالية مع التنمية وذلك بتوجيه الإنفاق للقطاعات المحفزة للنمو مثل التعليم والبنية التحتية والبحث العلمي، تقليل البطالة المقنعة، تطوير برامج الحماية الاجتماعية، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات.
3. تعزيز الشفافية والحوكمة باعتماد البيانات في اتخاذ القرار، و التقويم الدوري للبرامج الحكومية، اضافة لتطوير قاعدة بيانات مالية واقتصادية، ضبط الدين العام، وتحسين آليات الرقابة للحد من الهدر والفساد.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

- المصادر والمراجع :

1. محمد عباس محرزي - اقتصاديات المالية العامة ، النفقات العامة -الايرادات العامة -الميزانية العامة للدولة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، الجزائر 2003 .
2. سامي عامر الجبو ، اثر تغير النفقات العامة على التضخم في ليبيا (1990- 2022م) ، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، 2024م.
3. زواش زهير ، محاضرات في المالية العامة ، كلية الاقتصاد ، جامعة قسنطينة ، 2018- 2019م .
4. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، (دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل) ، ص27-28.
5. بحري محمد الغناي ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1995 – 2009م) المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي - العدد الثالث - سبتمبر 2015م.
6. مولفرعة فأطيمة الزهراء ، المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة طاهري محمد بشار ، 2023/22م .
7. عزوز عائشة ، محاضرات في المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة الجزائر ، 2020/19م .
8. فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2008م.
9. رياض مهدي كريم ، النفقات العامة :(www.riadhkraiem.com)

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).